



منشور ع 104 دد لسنة

// ***** //

الموضوع: حول واجب إعلام المريض.

المصحوب: نموذج إعلام المريض.

وبعد، فقد لفت انتباهي أن بعض المصالح الإستشفائية العمومية تطلب من المرضى إمضاء التزام قبل إجراء العمليات الجراحية لغاية إحاطتهم علما بما يمكن أن يترتب لهم من آثار بعد إجراء هذه العمليات. وهو إجراء يتنزل عموما في إطار واجب إعلام المريض.

وفي هذا الصدد فإن الوزارة تذكر كافة الأطباء بأحكام الفصل الأول من القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالتنظيم الصحي الذي نص على أنه: " لكل شخص الحق في حماية صحته في أحسن الظروف الممكنة". إضافة إلى ميثاق المريض الذي بين أنه من حق المريض إعلامه بمختلف الكشوفات والعلاجات المقترحة والأنشطة الوقائية الضرورية وأخذ رأيه بشأنها، كما يجب أن يتم إعلامه بكل أمانة عن الإمكانيات والطرق والوسائل المتوفرة لعلاج ذلك قصد تشريكه في اتخاذ القرار العلاجي الذي يخصه.

وحيث يستروح من هذه المقتضيات أنه من دواعي خضوع المريض للعلاج في أحسن الظروف أن يتم إحاطته علما بالوسائل وطرق العلاج والأعمال الطبية التي يعتزم الطبيب استعمالها حياله وأن يتم إعلامه بالمضاعفات والعواقب التي يحتمل حصولها بما يسمح له بالعزوف عن وسيلة العلاج المقترحة تجنباً للمخاطر ومنحه فرصة اختيار ما هو متوفر من طرق العلاج الأخرى.


وحيث أنه إذا توقع الطبيب احتمال حصول أضرار جراء التدخل الطبي وضعف حظوظ نجاحه، ولم يتم بإعلام المريض مسبقاً بذلك قد أهدر حق المريض في الاختيار بين إجراء التدخل الطبي أو العدول عنه غير أنه لا يمكن انتظار تعبير المريض عن رضاه في التدخل الطبي كلما كانت حالته الصحية تستدعي الاستعجال الطبي والضرورة القصوى في ذلك.

لذا، وفي سبيل احترام إرادة المريض وحماية للطبيب، فإنه يجب إحاطة المريض علماً بالطرق العلاجية التي يرى الطبيب ضرورة خضوعه إليها وأن يتم إعلامه بمخاطر ومضاعفات هذه الطرق كلما كانت تهدد حياته أو قدراً هاماً من سلامة جسمه حتى وإن ندر وقوعها. ويتجه في هذا الإطار اعتماد نموذج الإعلام المصاحب.

كما يجب موازنة مع ذلك التنصيص بالملف الطبي للمريض على الساعة والتاريخ الذي تم فيه الإعلام بمختلف المعطيات المتعلقة بتشخيص المرض ونوعية المداواة المقترحة والإنعكاسات التي يمكن أن تترتب عنها.

ونظراً للأهمية البالغة التي تكتسي الموضوع، فإنني أولي عناية فائقة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل دقة.

وزير الصحة


لامضاء: الدكتور محمد الطريف المكي

المرسل إليهم للإعلام والتنفيذ:

- أعضاء الديوان.
- المديرون العامون ومديرو الإدارة المركزية وكواهي مديريها ورؤساء مصالحها.
- المديرون الجهويون للصحة.
- المديرون العامون للمؤسسات العمومية للصحة ورؤساء أقسامها الاستشفائية.
- مديرو المستشفيات الجهوية والمحلية والمعاهد والمراكز المختصة.